مؤتمر أنابوليس

انطلاقاً من قرار القمة العربية تجديد مبادرة السلام العربية ومن الوضع الذي خلقته حماس من خلال استيلائها على السلطة في غزة، واستجابةً لدعوة تقرير "مجموعة دراسة العراق" إلى المضي في مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، نظمت الولايات المتحدة قمة في مدينة أنابوليس في الفترة ٢٦ – ٢٨ تشرين الثاني. توقعت تنبؤات كثيرة بفشل هذه القمة. لكن الدول العربية، بما فيها سورية، حضرتها إضافة إلى الأمم المتحدة وممثلين عن مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وروسيا وجنوب أفريقيا، ودول أخرى. أطلقت إسرائيل سراح أكثر من ٤٠٠ سجين فلسطيني وزودت السلطات الفلسطينية بمواد الإغاثة. وسمحت إسرائيل أيضاً بنشر شرطة السلطة الفلسطينية في نابلس للحد من الجريمة التي تفشت فيها. اجتمع إيهود أولمرت ومحمود عباس عدة مرات من غير التوصل إلى اتفاق على إعلان مشترك من أجل تلاوته في قمة أنابوليس. تم التوصل إلى الإعلان المشترك في اللحظة الأخيرة بعد ضغوط شديدة مارسها الأمريكيون.

وفر هذا المؤتمر الاعتراف بمحمود عباس زعيماً للفلسطينيين، واتفقت إسرائيل مع الفلسطينيين على تجديد مفاوضات الوضع النهائي مع الإعراب عن الأمل في التوصل إلى اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وتعهد الطرفان بتطبيق خريطة الطريق بشكل متوازٍ مع قيام الولايات المتحدة بمراقبة التقدم في هذا الصدد. ولم يجر ذكر المشكلة التي تمثلها سيطرة حماس على قطاع غزة.

قام الرئيس الأمريكي جورج بوش بجولة في الشرق الأوسط في كانون الثاني ٢٠٠٨. لكن من الواضح أن جولته هذه فشلت في حشد الدعم لأهداف سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط التي كان من بينها مساندة سلام إسرائيلي فلسطيني يقوم على مفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي تهيمن عليها فتح. واصلت مصر والسعودية العمل من أجل رأب الصدع بين فتح وحماس؛ وهذا ما من شأنه إنهاء المفاوضات السلمية. لكن الإسرائيليين والفلسطينيين تعهدوا بإجراء مفاوضات جدية بشأن "القضايا الجوهرية" من قبيل قضيتي القدس واللاجئين. وصدرت عن الحكومة الإسرائيلية إعلانات متضاربة فيما يخص تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية وفي أجزاء القدس التي ضمتها إسرائيل بعد حرب الأيام الستة.

ظل النظام الذي تقوده حماس في غزة العائق الأكثر وضوحاً في وجه السلام. وواصلت حركة الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية إطلاق صواريخ القسام وقذائف الهاون على بلدة سديروت وغيرها من الأهداف في

النقب الغربي؛ كما أطلقوا صاروخ غراد واحد على الأقل على مدينة أشدود . واستمرت إسرائيل في قصف طواقم إطلاق الصواريخ وزعماء مختلف المجموعات المسؤولة عن إطلاق الصواريخ من غزة فقتل بعض المدنيين وبعد ذلك انضمت حماس إلى عمليات إطلاق الصواريخ مع تصاعد توتر الأوضاع. قتل قناصون فلسطينيون معلماً متطوعاً اسمه كارلوس شافيز في كيبوتز عين هاشلوشا . وعمدت إسرائيل إلى تقييد السفر من غزة ودخول البضائع إليها وقررت قطع إمدادات الوقود عنها . أدت هذه الخطوات إلى التأكيد بأن إسرائيل تمارس سياسة العقاب الجماعي. وفي ٢٠ كانون الثاني قامت حماس بإيقاف محطة الكهرباء في غزة عن العمل في أعقاب قطع إمدادات الوقود في محاولة لجعل العالم يدين إسرائيل لأن هذه المحطة تنتج نحو ٢٠% من الكهرباء في غزة. لكن من غير الواضح ما إذا كان الوقود في محطة الكهرباء قد نفذ فعلاً. وبعد ثلاثة أيام قامت حماس بتفجير فتحات في الجدار الفاصل بين غزة ورفح بعد أشهر من التحضير جرى خلالها تخريب حديد التسليح فيه، وهذا ما سمح للآلاف من أهالي غزة بدخول مصر بحرية. ومن الواضح أن عدداً من عناصر حماس المسلحين أفلحوا في التسلل إلى سيناء مع جموع الناس التي تدفقت لشراء السلع من رفح. وبعد شيء من التردد قامت مصر بإغلاق الثغرات إغلاقاً جزئياً في ٢٨ كانون الثاني. وفي الأيام اللاحقة تبين أن الحدود لم تعد مغلقة وأن ناشطي حماس أعادوا فتح بعض أجزاء الجدار التي أغلقها المصريون. اعتقلت قوات الأمن المصرية أكثر من عشرة فلسطينيين تسللوا إلى سيناء .

اقترحت السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس تولي الإشراف على المعابر الحدودية التي هجرها المراقبون الأوروبيون عندما تولت حماس السلطة. وأصرت حماس على حقها في وضع دورياتها على المعابر الحدودية معلنة عن عدم قبولها العودة إلى الوضع السابق الذي كان يسمح للإسرائيليين والأوروبيين بمنع دخول الأسلحة والأموال والمقاتلين. . . . صحيح أن حماس عارضت عودة المراقبين الأوروبيين في البداية لكنها عادت فخففت موقفها بعد عدة أيام.

أعاد المصريون إغلاق الحدود وتواصلت المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل يسمح بفتح معبر رفح؛ لكن من غير نتيجة .